النص النبوى ثابت مكين

لم تخل الأحاديث النبوية الكريمة من شبهات ظالمة ، تحيق بها بين الحين والحين، إذ يرجف بها قوم لم يبلغوا من أصالة العلم حدًّا يقف بهم موقف المطمئن الواثق ، فيسرعون إلى تسطير ما تهجس به نفوسهم دون تريث ، ولكن الراسخين فى العلم من ذوى البصر الثاقب بتاريخ الحديث والمحدثين ، كانوا ولا يزالون يؤدون حق الله فى تمحيص الحقائق ، وإزالة الأراجيف ، فما يهتف شاك بقول مخطئ حتى تجد السنة المطهرة أنصارها الغير من قوم علموا الحق فأذاعوه ، ورأوا الباطل فناوءوه ، ومن الطبيعى فى تاريخ العلم أن تنشأ بعض الشكوك حول بعض مقرراته، وهى مما لا تضيق بها صدور قوم يعلمون أن الشك طريق اليقين ، وأن من حق المتشكك أن يفصح عن خباياه ، ليجد الدواء الناجع فى شفائه ، فإذا عرف الحقيقة وأشاح عنها متعسفًا غير منصف ، فلا علينا منه ، وحسب المنصفين أن يطمئنوا إلى معتقدهم الصحيح .

وقد كان الخوارج وبعض غلاة الرافضة ممن أباحوا لأنفسهم تجريح بعض الصحابة ، ووراء ذلك تجريح ما يروونه من بعض الأحاديث ، ثم قام بعض رءوس الاعتزال يجاهرون بالشك فى حجية السنة ، بأدلة يرونها موضع السداد والتوفيق ، ولكن الله قد قيض للسنة من يدحض أدلة الاعتزال ، حيث فسح الإمام الشافعى فى الأم[1] مجالاً واسعًا لعرض آراء الناقدين ، والإتيان على بنيانها من القواعد ، وقد

(١) الجزء السابع من كتاب « جامع بيان العلم » ، ص ٢٥٠ .

سبق ذلك مساق الجدل فى حوار هادف يرد الحق إلى نصابه ، ثم مضت العصور وما تزال حجج الإمام الشافعى فى أدلتها الملزمة ، وإفحامها الملجم موضع القبول والإعجاب ، ممن لا يعتقدون الرأى عن هوى مريب .

أما ما افتراه الزنادقة والملاحدة حول السنة المطهرة ، فما أسرع أن تبدد ظلامه فى ضياء الحقائق ! وكان صدوره من ذوى الريب مدعاة للنفور منه بادئ ذى بدء ، إذ هناك فرق بعيد بين أن يرجف بالسنة معتزلى ، شبه عليه وجه الحق وهو بعد صادق السريرة عظيم الإخلاص ، جهير الحجة ، وبين أن يرجف بها زنديق يلحد فى آيات الله ، ويتعمد مواطن الريب ، لينسج من وهيها المتآكل ستارًا يضل البصائر الكليلة ، ويرضى النفوس العليلة ، لذلك .. كانت الأسماع تنأى عن مفتريات الزنادقة الكاذبة عن الحديث وغيره من أصول التشريع ، وإن كان ذلك لم يمنع علماء الإسلام من تفنيد شبهاتهم الواهية من أقرب طريق .

وإذا كان لكل عصر شكوكه وأوهامه ، فإن المعركة لا تزال قائمة ، إذ دلف إلى الميدان فريق من المستشرقين تسلحوا بسعة الاطلاع ، وادعوا أصالة المنهج فى التبويب والتحرير ، وعكفوا على المخطوطات المجفوة ينشرون مهملها ، ويفسرون نصوصها ، ثم خدعوا بعض الناس لدينا ، وأكثرهم قد تتلمذ عليهم فى بلادهم ، ولم تكن لديه دراسة إسلامية بصيرة قبل الاتصال بهم ، فحين قرأ بحوثهم المغرضة ، وقر فى نفسه أنها آية من الآيات فى سلامة المنهج وصحة الاستقراء ، ودقة الاستنباط ، ثم وفد إلينا مع رفاقه ليبشروا بآراء أساتذتهم ، وفيهم من أصاخ إلى الحق من علمائنا بعد النقاش والتصويب فبان لديه الزيف ، ومن مضى فى غلوائه ، فظل يردد ما نقل ، ثم ترجمت إلينا نصوص هؤلاء ، فقرأ طلاب العلم دوائر معارفهم الإسلامية ، ونصوص مؤلفاتهم الدينية ، وقد مزجت السم بالدسم ، فكان واجبًا أن تنشب المعركة من جديد ، لاسيما أن الأحاديث النبوية قد ظفرت من افتراء الاستشراق بأوفى نصيب .

وإذا كانت دائرة المعارف الإسلامية قد ترجمت إلى العربية تحت عناية وزارتى التربية والثقافة ، فأتيح لها أن تصل إلى كل مكتبة عربية فى المدارس والكليات والمجامع العلمية ، فإن مما يفاجأ القارئ أن يجد بها فى مادة الحديث هذه الأسطر المريبة :

« لا يمكن أن تعد الكثرة الغالبة من الأحاديث وصفًا تاريخيًّا صحيحًا لسنة النبى ، بل هى على عكس ذلك تمثل آراء اعتنقها بعض أصحاب النفوذ فى القرون الأولى بعد وفاة محمد ، ونسبت إليه فقط .. » .

والحق أن سياسة الاستشراق التبشيرية كانت من البراعة بحيث استطاعت أن تخفى نياتها المرضية فى هذه الناحية المهمة ، متذرعة بما يوجد فى بعض الكتب الدينية من الأحاديث الموضوعة . فاستقت منها مادتها الخصبة للدلالة على ما تزعم ، متطرقة من بابها الهين إلى الطعن فى جل ما ورد ، مع أن المبتدئين فى علم السنة يعرفون أن أئمة الحديث قد أسهبوا القول فى الموضوعات من الأحاديث ، ولم يتركوا أثرًا نبويًّا إلا حكموا عليه وأبانوا درجته ، وتعرفوا سلسلة رواته وحقيقة متنه ، ثم بحثوا عن الوضع الكاذب ومتى بدأ . أبدأ فى عهد الخلافة الراشدة ، أم فى عهد الأمويين ومن وليهم ؟ ثم ما مبررات هذا الاختلاق ، أهى الخلافات السياسية بين الأمويين والخوارج والشيعة ، إذ ينتصر كل فريق بما يروج من المفتريات ، أم الزندقة المتأصلة فى نفوس قوم آمنت ألسنتهم وكفرت قلوبهم ، فهبوا يهدمون الإسلام ، أم يحاولون بما يختلقون من أكاذيب تنسب لصاحب الدعوة المطهرة ، أم العصبية القاتلة للجنس والقبيلة واللغة والموطن ، أم القصص والمواعظ التى قام بها أناس لا يرجون لله وقارًا ، فاستهووا العامة بغرائب الأقوال عن الجنة والعرش والملائكة وخلق الكون وتواريخ السابقين معزوة إلى رسول الله ، أم الخلافات الفقهية والكلامية التى جعلت ضعاف النفوس يؤيدون أقوالهم بالمخترع الزائف ، دون تقوى أو خشية ، أم الجهل الشائن بالدين يدفع فريقًا من الزهاد والعباد إلى

اختلاق أحاديث الترغيب والترهيب ؛ ظنًّا منهم أنها تميل بالنفوس إلى الخير عن الشر ، وتجتذب الغافلين إلى الاستغفار والتسبيح ، أم التطفل المباهى بالمعرفة لدى نفر يفتخرون بعلو الإسناد وغريب الحديث[1] .

أجل .. عرف المبتدئون فى دراسة الحديث كل ذلك ، كما عرفوا أن جهودًا جبارة بذلت من كبار العلماء لمقاومة الوضع والتوثيق من الأحاديث ، فنقدوا الرواة ودرسوا تاريخهم عن الثقات ، ليعلموا الصادق من الكاذب ، ثم وضعوا قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه، من صحيح وحسن وضعيف ، ومن مرسل ومنقطع، وشاذ ومنكر ، ثم ذكروا علامات كثيرة للوضع فى السند والمتن ملئت بها الأسفار . حتى أصبح لدينا علم خاص يعرف بمصطلح الحديث . كما أفردوا كتبًا خاصة بالأحاديث الموضوعة مثل « اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة » ، و« تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » ، و« كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » لأئمة من كبار المحدثين فى الإسلام ، وإذا كانت سنة الله تقضى أن يعترف بالحق نفر من أعدائه ، فإن بعض الذين تحدثوا عن التاريخ الإسلامى من المستشرقين قد بالغوا فى الثناء على يقظة الفكر الإسلامى فى تتبع الرواة ، وفحص الإسناد لدى المحدثين ، وعدوا ذلك أدق منهج علمى ينبغى أن ينتقل من الحديث إلى التاريخ . يقولون ذلك فى معرض الكلام عن التاريخ الإسلامى ، ثم يلجم الغرض كثيرًا منهم ، فلا يعترفون به فى معرض الكلام عن الحديث النبوى .

« ونحن نعلم أن المستشرق المجرى اليهودى الكبير (جولد زيهر) من أكبر علماء الاستشراق سعة اطلاع ، وطول صبر على التنقيب فى علوم الدين ، وغزارة مادة ، إذ إن كتبه الثلاثة عن الشريعة والعقيدة فى الإسلام ، وعن مذاهب التفسير

(١) « السنة .. ومكانتها فى التشريع » من ص ٧٦ إلى ٨٨ .

الإسلامى ، وعما سماه بدراسات إسلامية تنبئ عن إلمام واسع وبحث ملحف دءوب ، وتنقيب جاهد فى مطاوى المخطوطات والمطبوعات . ولكن آفة الرأى الهوى لديه فى جل ما كتب ، فهو مثلاً فى : باب السنة النبوية – لا يتتبع النصوص ليستخرج منها القول الصائب ، ولكنه يفترض – أولاً – الحكم المغرض افتراضًا ، ثم يذهب متلمسًا ما يسنده من مبتور الروايات ومختلق الظنون ، فيأتى بكلام يظنه البعيد عن الدراسات الإسلامية سالكًا منهجًا قويمًا من البحث – وما أكثر هؤلاء من مدعى الكتابة والتأليف – أما البصير بتاريخ ثقافته وأصول دينه ، فيضرب كفًّا بكف ، حين يجد هذا الداهية الخطير فى كتابه دراسات إسلامية – مثلاً – يقف أمام بعض النصوص التى تحرم كتابة الحديث مع ما يقابلها من النصوص التى تبيح الكتابة ، فلا يوازن بينهما بما يعرفه أهل العلم ، وبما سنشير إلى بعضه عن قريب ، بل يلجأ إلى الافتراض المتخيل ، ويجزم فى جرأة عجيبة بأن هناك حزبين متناضلين اتخذا من تعارض الأحاديث سلاحًا يذود كل منهما به عن رأيه ، فأهل الرأى وقد زعم أنهم اعتمدوا فى وضع فروع الشريعة على عقولهم ، وأهملوا حديث رسول الله ، كان من حججهم أن الحديث لم يكتب دهرًا طويلاً فغابت معالمه ، وتشتت أمره ، وأيدوا رأيهم بأخبار اختلقوها تثبت أنه لم يكتب ، أما أهل الحديث ممن يعتمدون على النص النبوى فلم يقفوا واجمين فى زعمه بل فعلوا فعلتهم ، واختلقوا الأخبار تأييدًا لقولهم ، فنسبوا إلى الرسول أحاديث فى إباحة الكتابة » .

أرأيت إلى المعركة كما يتصورها (جولد زيهر) .. لقد أراح نفسه من مشقة الموازنة بين النصوص المتعارضة بتخيل مغرض ، يثبت أن الفريقين من أعلام الرأى وأئمة المحدثين كذابون واضعون ، كل فريق يختلق من الأحاديث ما يسير مع وجهته ، وكأن الاختلاق عمل مشروع يستبيحه كل فقيه دون تحرج . وقد كان الباحث الأستاذ (يوسف العش) قوى الحجة حين نقل كلام (زيهر) السابق فى

بحثه الخاص بنشأة تدوين العلم فى الإسلام ، ثم أجهز عليه بما ينسفه نسفًا من واقع التاريخ التشريعى حيث قال [1] بعد أن أشار إلى الاختلاف فى تدوين الحديث.

« ولعل هذا الاختلاف مما دعا (جولد زيهر) إلى القول بأن العلماء انقسموا إلى طائفتين متخاصمتين فى شأن جواز الكتابة أو عدمها ، على أنه لم يصب حين قال : إن من ادعى عدم جواز الكتابة هم أهل الرأى ، وأن مخالفيهم هم من أهل الحديث، فالخلاف لم يكن بين هاتين الفئتين ، لأن من أهل الرأى من امتنع عن الكتابة (كعيسى بن يونس وحماد بن زيد وعبد الله بن إدريس ، وسفيان الثورى) وبينهم من أقراها (كحماد بن مسلمة وزائدة بن قدامة ويحيى بن اليمان) ومن المحدثين من كره الكتابة (كابن علية وهشيم بن بشير وعاصم بن ضمرة) .. وغيرهم ، ومنهم من أجازها (كبقى الكلاعى وعكرمة بن عمار ومالك بن أنس) . وغيرهم » .

لقد كان على (جولد زيهر) أن يدرس رجال الرأى ورجال الحديث قبل أن يأتى بمزعمه الخاطئ ، ولكنه يفترضه افتراضًا ليصل إلى الغاية التى انتهى إليها حين ذكر فى كتابه المشار إليه ما ترجمته نصًّا :

« إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للإسلام ، فى القرنين : الأول والثانى ، وإنه ليس صحيحًا ما يقال من أنه وثيقة الإسلام فى عهده الأول عهد الطفولة ، ولكنه أثر من جهود الإسلام فى عصر النضوج » [2] .

ثم أفاض فى تعداد الموجبات لوضع الحديث ؛ ليتخذ منها الدليل على أن القسم الأكبر من الحديث النبوى كان نتيجة للتطور فقط ، وما جاء به من أسباب الوضع لم يكن خافيًا على المبتدئين فى دراسة علم الحديث ، ولكنه ألح عليه

(١) « مجلة الثقافة » ، ص ١٠٩٧ من السنة السابعة .

(٢) ترجمة الدكتور (على حسن عبد القادر) ص ١٢٧ من كتابه : «نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى» .

ليستأصل به أصلاً ثابتًا من أصول التشريع ، فهل جاءه أن محاولة ذلك الاستئصال قد منيت بالخذلان أمام ما ثبت عن الرواة الثقات والحفظة العدول ، لقد أحسن الدكتور (على حسن عبد القادر) حين أعقب كلام (زيهر) برأى صريح لزميله المستشرق (فينك) يرد به على أمثال هذه الأراجيف ، إذ يقول فى صراحة واضحة:

« وإذا لم يستطع النقاد المسلمون – لأسباب داخلية وخارجية – أن يميزوا كل الأجزاء غير الصحيحة من الحديث ، فإنه ليس من الحق أن نسلبهم كل الثقة ، ذلك.. أن الحديث الإسلامى يحتوى على أساس صحيح ، والرأى القائل بأن الحديث ليس إلا من وضع أهل القرنين : الأول والثانى ، وأنه لا يدل إلا على ما صوَّرته الأجيال الإسلامية لعصر الرسول وأصحابه ، هذا الرأى يجهل كل الجهل ما لشخصية الرسول من تأثير كبير فى المسلمين ، والجهود التى تحاول إبطال آثار الرسول التاريخية فى السنة والحديث ، إنما جاءت من فهم تاريخى مادى ، وهذا الفهم لا يريد أيضًا أن يتبين ما فى القرآن من أمور إلهية اعتقادية ، ويرى أن ذلك إنما يستقصى من آلاف الصور والمثل والتأثيرات المختلفة ، والاختلاط بالشعوب الأخرى ، وغير ذلك مما يؤدى فى آخر الأمر إلى أن يكون تراث الإسلام مختلف الأشكال والألوان لا يصور رابطة متماسكة[1] .

لقد وضع الأستاذ (فينك) يده على موضع الداء لدى (جولد زيهر) وشيعته حين أعلن أنهم يقتصرون على الفهم المادى وحده ، تاركين كل أثر إلهى أو نبوى يغذى العنصر الروحى فى الإسلام ، بل يحاولون أن يجعلوا تراث الإسلام وليد أجيال متعاقبة تختلط فيها الشعوب والثقافات اختلاطًا ينشئ النصوص والعقائد إنشاء تأثيريًّا لا صلة له فى أكثره بمحمد عليه الصلاة والسلام .

(١) ص ١٣١ ، المرجع السابق .

ولنا أن نبحث عن السبب الأصيل الذى نشأت عنه هذه البلبلة الدائرة حول الحديث النبوى فى أذهان بعض الكاتبين ، فنعلن أن خطأ بعض من كتبوا تاريخ التشريع الإسلامى قد قوى هذه البلبلة . فقد تعاونت بعض الأقلام على تسجيل فكرة مهمة فى تاريخ التشريع تقول : إن تدوين الحديث النبوى قد نشأ أول ما نشأ فى القرن الثانى من الهجرة ؛ إذ إن عصر الرسول وصحابته ومن وليهم فى القرن الأول قد مرّ دون أن تقيد الأحاديث فى الصحف ؛ فلما جاء عصر التدوين كان كثيرًا مما رددته الألسن مدعاة الشك والنظر ، وقد ساعد على تأكيد هذه الفكرة ما يرويه بعض الرواة من أحاديث نبوية تأمر بمنع التدوين ، ولنا الآن أن نميط اللثام عن حقيقة هذه الفكرة ؛ لنرى أنها لم تكن لتستقر على أساس صحيح .

إن الذين كتبوا تاريخ التشريع الإسلامى يعلنون أن (عمر بن عبد العزيز) كان أول من أشار بجمع الحديث ، وقد صدع بأمره الإمام (محمد بن شهاب الزهرى) (١٢٤ هـ) فكان أول من دون الحديث فى كتب خاصة غير مبوبة ، ثم شاع التدوين بعد ذلك فى الجيل التالى ؛ فنشط (ابن جريح) (١٥٠) و(ابن إسحاق) (١٥١) و(الربيع بن صبيح) (١٦٠) و(مالك) (١٧٩) وغيرهم إلى أن جاء القرن الثالث فظهرت الكتب الصحاح الذائعة ، مستندة إلى ما تطلبه التقدم الفكرى من اتخاذ مناهج خاصة بكل محدث ، كأن يقتصر البخارى ومسلم على الحديث الصحيح ، فينحو منحاهما من أراد ، أو يجانبهما من يرى له منهجًا آخر من المحدثين ، إلى آخر ما نعلمه من تاريخ الحديث ، هذا ما يعلنه مؤرخو الحديث ، وقد فهم منه الفاهمون أن السنة لم تدون من قبل عهد (عمر بن عبد العزيز) ، وساد هذا الفهم حتى أصبح لدى كثير من المثقفين حقيقة بدهية لا تقبل الاختلاف ، فأتاح للمرجفين أن يتساءلوا فى عجب كيف حفظت الألسنة وحدها أحاديث الرسول فى مدى مائة وثلاثين عامًا أو تزيد .. ثم استضافت أحاديث تدل على منع الكتابة ، فأكدت مدعاة الشك فيما تردده الألسنة وحدها ، وأمامنا الآن ننظر فى شيئين

مهمين، ننظر فى الأحاديث الدائرة حول كتابة الحديث إثباتًا ومنعًا كما ننظر فى مقدرة الألسنة على الاحتفاظ بالنص النبوى دون وهن يظن ، وعسى أن نطمئن بعد ذلك إلى رأى متين .

أما الأحاديث الدائرة حول كتابة السنة إثباتًا ومنعًا فلنبدأ منها بما يستدلون منه على المنع ، ومنه [١] :

(أ) ما روى من قول رسول الله : « لا تكتبوا عنى شيئًا سوى القرآن ، فمن كتب عنى سوى القرآن فليمحه » . وكان من هذا أن (زيد بن ثابت) دخل على (معاوية) فسأله عن حديث وأراد أن يكتبه ، فقال زيد : إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئًا من حديثه فمحاه [٢] .

(ب) روى الإمام الحافظ (عبد الرازق بن همام الصنعائى) المتوفى سنة ٣١١ فى مصنفه أن (عمر بن الخطاب) أراد أن يكتب السنن، وأشار عليه الصحابة بذلك حين استفتاهم ، ولكنه طفق يستخير الله شهرًا . ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له فقال : إنى أريد أن أكتب السنن ، وإنى تذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنى والله لا أشوب كتاب الله بشىء أبدًا [٣] .

(جـ) كان (أبو سعيد الخدرى) يستأذن فى أن يكتب عنه ما يحدث به عن رسول الله، فيأبى ويقول : « أتريدون أن تجعلوها مصاحف ؟ إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ ، فاحفظوا كما كنا نحفظ ، وفى رواية أخرى أنه قال : أردتم أن تجعلوه قرآنًا ، لا ، لا ، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ [٤] .

---

(١) « تاريخ الفقه الإسلامى » للدكتور (محمد يوسف موسى) ، ص ١٧١ .

(٢) « جامع بيان العلم وفضله » ، ج ١ : ٦٣.

(٣) « جامع بيان العلم» ، ج ١ : ٦٤.

(٤) المصدر السابق ، ج ١ : ٦٤.

(د) روت عائشة عن أبيها أنه جمع الحديث عن رسول الله ﷺ فكان ما عنده خمسمائة حديث ، فبات ليلة يتقلب كثيرًا ، قالت : فغمنى ، فقلت : أتتقلب لشكوى أو لشىء بلغك ؟ فلما أصبح ، قال : أى بنية ، هلمى الأحاديث التى عندك ، فجئته بها ، فدعا بنار فحرقها ، فقلت : لم أحرقتها ؟ قال : خشيت أن أموت وهى عندى فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ، ولم يكن كما حدثنى ، فأكون قد نقلت ذاك[1] .

هذه نصوص دالة على منع التدوين ، وقد أجاب عنها بعض المحدثين : بأن النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباس الحديث[2] ، أو بأن النهى خاص بكتّاب الوحى المتلو مثل (زيد بن ثابت)[3] كيلا يخلطوا القرآن بغيره ، أو أن النهى لمن أمن عليه النسيان ووثق بحفظه[4] ، وهى إجابات تصلح ردًّا على مثل (زيد بن ثابت) إذ كان من كتاب الوحى ، وكذلك من على شاكلته من الكتاب ، أما أنا فلم أر فيما سبق الاستشهاد به عن (أبى بكر وعمر وسعيد الخدرى) ما يدل على نهى الرسول عن كتابة الحديث ، بل ما يدل على غير ذلك ، إذ إن أبا بكر وعمر قد جمعا الأحاديث فعلاً ، ثم بدا لهما أن يرجعا عن التدوين لأسباب ذاتية ، ولو كانا يعلمان وجود نص نبوى فى منع الجمع ما قاما بكتابة حديث واحد ، وما كان هناك مجال لاستشارة الصحابة ، وإذ ذاك لا يؤخذ امتناعهما عن التدوين مأخذ النهى المحرم من رسول الله ، بل مأخذ الاحتراز الشخصى من رجلين يتحفظان فلا يجزمان بصحة ما لديهما من الأحاديث ، فأين دليل المنع فى موقفيهما هذين حتى نعتبرهما حجة نبوية ؟ . أما (أبو سعيد الخدرى) فليس فيما روينا عنه ما يدل على نهى الرسول ، وإنما استأذن الرجل فى الكتابة عنه فأبى ، وقال : أتريدون أن تجعلوها مصاحف . إن نبيكم كان يحدثنا فنحفظ ، فاحفظوا كما كنا نحفظ .

---

(١) « تذكرة الحفاظ » ، ج ١ : ٥ .

(٢) « تدريب الراوى » ، ١٥١ .

(٣) « مقدمة ابن الصلاح » ، ١٧١ .

(٤) المصدر السابق .

هذا رأيه ومنحاه فحسب ، فكيف يؤخذ منه ما يدل على تحريم نبوى لكتابة الحديث ؟ أظن أننا بهذه المناقشة الهادئة قد أوضحنا حقيقة ما نسب إلى الرسول من أقوال تشير إلى منع التدوين فى عصره ، ولنا أن ننتقل بعد إلى أدلة المثبتين .

إن الذين يقولون بوقوع التدوين فى الصحف فى عصر السنة الأولى : يستدلون بأدلة متعددة لعل أهمها ما يأتى :

١- أمر رسول الله ﷺ بكتابة خطبته يوم فتح مكة ، لرجل من اليمن ، كما جاء فى باب كتاب العلم من صحيح البخارى .

٢- روى البخارى فى هذا الباب عن أبى هريرة قوله : ما من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثًا عنه منى ، إلا ما كان من (عبد الله بن عمرو) فإنه كان يكتب ولا أكتب[١] .

٣- أن (عبد الله بن عمرو) كان يسمى صحيفة أحاديثه بالصادقة ، ويقول عنها : «ما كتبت فيها إلا ما سمعت أذناى من رسول الله ﷺ » ويتحدث عنها مجاهد فيقول : رأيت عند (عبد الله بن عمرو) كتابًا فسألته ما هذا ؟ قال : هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ ليس بينى وبينه أحد[٢] .

٤- فى صحيح البخارى أن النبى ﷺ أمر بعد هجرته إلى المدينة – بإحصاء المسلمين وبكتابة أحكام الزكاة ، وما يجب من المال وما مقداره ، فكتب ذلك فى صحيفتين ، وبقيتا محفوظتين عند (أبى بكر الصديق وأبى بكر عمرو ابن حزم) [٣] .

فإذا أضيف إلى ذلك كله وجود بعض الصحائف لدى الصحابة مدونًا بها حديث رسول الله كان ذلك دليلاً عمليًّا على إباحة الكتابة ، فمن ذلك كتاب (أسماء

(١ ، ٢) « تاريخ الفقه الإسلامى » ، ص ١٧٣ .

(٣) « تاريخ الفقه الإسلامى » ، ص ١٧٣ .

بنت عميس) (توفيت سنة ٣٨) وكانت قد هاجرت مع زوجها (جعفر بن أبى طالب) إلى الحبشة وتزوجت أبا بكر بعد موته ، وقد جمعت فى هذا الكتاب بعض أقوال الرسول . ومنه كتاب (سعد بن عبادة) (١٥ هـ) ، ومنه صحيفة (عبد الله ابن عمرو) المعروفة بالصادقة (٦٥ هـ) ، ثم صحيفة (سمرة بن جندب) ، وصحيفة (جابر بن عبد الله) (٦٨ هـ) ، وقد روى قتادة ما فى هذه الصحيفة ، هذا غير صحف الشيعة التى تسجل بعض ما كتبه أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، ومهما كان موقف أهل السنة منها فهى فى منزلة الاعتماد من المنصفين من علماء - الشيعة[١] ، وللدكتور (على حسن عبد القادر) استنتاج جيد ، فقد قال بصدد الحديث عن السند والمتن فى كتابه « نظرة عامة فى الفقه » .

والمتن فى الأصل يطلق على الأصل المكتوب ، قال لبيد :

وجلا السيول على الطلول كأنها زبر تقد متونها أقلامها

وفى اختيار المحدثين للفظ المتن ما يمكن أن نستنتج منه عدم صحة ما هو معروف من أن الحديث لم يكن مكتوبًا ، ولكنه كان مبنيًّا على الرواية الشفوية ، والدكتور لم يفطن إلى هذا الاستنتاج إلا بعد تعدد الروايات القائلة بوجود صحف نبوية لدى نفر من الصحابة والتابعين ، ولا تزال ترفدنا بما يقوى هذه الوجهة ، فقد عثر الدكتور (محمد حميد الله الحيدر أبادى) على صحيفة (همام بن منبه) من أعلام التابعين كما رواها عن أبى هريرة[٢] ، مما دعا العلامة مناظرًا (حسن الكيلانى) رئيس القسم الدينى بالجامعة العثمانية فى حيدرأباد أن يجزم فى كتابه «تدوين الحديث» بأنه إذا جمعت هذه الصحف والمجاميع وما احتوت عليه من الأحاديث ، كونت العدد الأكبر مما جمع بعد ذلك فى الجوامع والمسانيد والسنن فى القرن الثالث[٣] .

---

(١) « نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى » ، ص ١١٨ .

(٢) « السنة قبل التدوين » ، ص ٣٥٦ .

(٣) « البخارى » للدكتور (الحسينى هاشم) ، ص ١٤ .

ولنا بعد هذه الحقائق أن نجزم ، بأن ما فهم من كتب تاريخ التشريع بأن التدوين للحديث كان أول ما كان بعد تفكير (عمر بن عبد العزيز) ، إنما يدل على بدء التدوين الشامل الذى يهدف إلى الاستقصاء .

ولا يدل على أن كتابة الحديث فى صحف شخصية لأفراد من أعلام الصحابة والتابعين كانت محرمة ، حتى فكر فى الأمر (عمر بن عبد العزيز) . ومتى تأكد ذلك فقد لزم أن تخفت أصوات القائلين بأن المدة الطويلة بين رحيل رسول الله وابتداء (ابن شهاب الزهرى) بالتدوين كانت مدعاة نسيان أو تزيد كما يحلو لمهاجمى السنة أن يتشدقوا بين الحين والحين ، على أننا حين أسهبنا فى ذلك لم نغفل قوة الذاكرة لدى العرب فى صدر الإسلام ، فلها هنا بعض الحديث .

لقد وعدنا فيما قبل أن ننظر فى مقدرة الألسنة على الاحتفاظ بالنص النبوى دون وهن ، وهى مسألة أشبعها المحدثون تحليلاً وإفاضة ، فأجمعوا على أن أمية العرب قد وجهتهم إلى الاهتمام بالحفظ ؛ فقويت الذاكرة لديهم قوة خارقة كما ضربوا لذلك بعض الأمثلة من المشاهد الملموس ، فالأعمى أقوى حفظًا من البصير؛ إذ جعل كل اعتماده على الحفظ ، أما البصير فإن ركونه إلى الكتاب مما يضعف ذاكرته عن غيره ، وقد ساعد العرب على تقوية ملكة الحفظ لديهم طبيعة جوهم وبساطة معيشتهم وسعة خبرتهم بأساليب لسانهم وطرق بيانهم ، فإذا أضيف إلى ذلك شدة تعلق الصحابة بآثار رسول الله ، كان انتباههم إلى استيفاء أحاديثه أقوى وأشد ، ومن علم أن (أبا زرعة وأحمد بن حنبل والبخارى) كانوا يحفظون آلاف الأحاديث بأسانيدها لا يستكثر أن يحفظ (أبو هريرة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعائشة) أكثر مما سمعوه عن رسول الله دون إسناد . فإذا وجدت الصحف المكتوبة وأسعفت الحافظة القوية ، وتفرغ الملأ الكثير برواية الحديث فلن يهى منه مر السنين كما يدعون . على أننا نعرض هذا النص الحاسم على الذين يستكثرون ورود الآلاف من الأحاديث عن رسول الله ويرجفون بروايتها مهولين .

قال (أبو زرعة الرازى) فى جواب من قال له : أليس يقال : حديث النبى ﷺ أربعة آلاف حديث قال : ومن قال إذًا غير زنديق ؟ ومن يُحصى حديث رسول الله ﷺ ؟ لقد قبض ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه ومن سمع منه ، وهم أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما من الأعراب ، ومن شهد معه حجة الوداع ، كلٌّ من رآه وسمع منه بعرفة ، وقال (الرافعى) : قبض رسول الله والمسلمون ستون ألفًا ، ثلاثون ألفًا بالمدينة ، وثلاثون ألفًا فى قبائل العرب[1] ، « .. ننقل هذين النصين لنقول : إنه على افتراض كون المسلمين ستين ألفًا فقط عند وفاة رسول الله ، وجلهم قد حدثه وسمعه وروى عنه ، أفيكون ما لدينا من حديثه عنهم من الكثرة بحيث نظن به الظنون دون تدليل » .

إن ما أرجفت به الأقلام المسلمة فى هذا العصر حول السنة المطهرة يرجع إلى أن كتب مصطلح الحديث من الدقة والصعوبة بحيث لا يفهمها جمهرة المثقفين ، فظلت محصورة بين نفر من المتخصصين لم يقوموا بواجبهم الأكمل فى تبسيطها وتوضيحها ، تمشيًا مع روح الزمن ومقتضياته . ولو أن جمهور المثقفين عرفوا حقيقة مصطلح الحديث لقدروا الجهد الجهيد الذى بذله علماء الإسلام فى حماية السنة ، والحرص على صدقها المتأكد ، ونحن الآن نرى أعقد المسائل والنظريات فى علوم الطبيعة والكيمياء ، تكتب لمن لم يتخصص فى دراستها كتابة مبسطة ، تنأى عن المصطلحات العلمية ، وتهدف إلى تبسيط الفكرة العامة ؟ أفيجوز لنا بعد ذلك أن ندعى أن مصطلح الحديث وقف على المتخصصين دون أن نبذل جهدًا يسيرًا فى عرض حقائقه وتقريبها للقارئ العام . ونحن نرى بعض المجلات والكتب تحيطنا بالشكوك الزائفة عن السنة ورجالها ، ثم نتركها غير مبالين .

على أن المسألة بعدُ ليست مسألة القارئ العام ، فلدينا كتاب أفذاذ لا شك فى طهارة نياتهم وسلامة اعتقادهم قد تأثروا بأقوال الاستشراق ، ولهم مع ذلك جهد ممتاز فى تدوين السيرة المحمدية وتاريخ العلوم الإسلامية ، ولن أضرب المثل

(١) « تدريب الراوى » ، ص ٢٠٦ .

بالكاتب الكبير الدكتور (محمد حسين هيكل) حين ذكر فى « حياة محمد » ما لا نسلمه له عن مقدار ما عده البخارى صحيحًا من الأحاديث[1] ، فالدكتور هيكل رحمه الله – وإن كان فى طليعة كتاب السيرة النبوية والمدافع عن صاحبها أحر دفاع وأقواه – لم يدرس مصطلح الحديث على أهميته لكتاب السيرة النبوية ، ولكنى أضرب المثل بأستاذنا العالم الكبير الدكتور (أحمد أمين) إذ إن ثقافته العلمية بالأزهر ودار القضاء الشرعى قد أوقفته على دقائق هذا العلم وخفاياه ، ولكنه قرأ كثيرًا فى كتب الاستشراق فتأثر – ككل قارئ – بما عده صحيحًا من أقوالهم ، وحين تفرغ لتاريخ العلوم الإسلامية كان مقاله عن حديث رسول الله مدعاة نظر طويل ، وقد أبلى الدكتور (مصطفى السباعى) رحمه الله بلاءً طيبًا فى مناقشة أقواله ، وكان الأستاذ (أحمد أمين) من سعة الصدر وكمال الإنصاف بحيث اعترف أن نقد الدكتور (السباعى) نقد علمى صحيح[2] . وكان أهم ما اتجه إليه (السباعى) فى نقده ما حكاه الأستاذ عن وضع طائفة من الأحاديث وعدالة بعض الرواة من الصحابة والتابعين ، والأحاديث المعتمدة عن (أبى حنيفة) واختلاف العلماء فى الجرح والتعديل ، وقد قال صاحب « فجر الإسلام » ص ٢٦٦ « وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها ، ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبى ﷺ لا يتفق والظروف التى قيلت فيه ، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المألوف فى تعبير النبى أو أن الحديث أشبه فى شروطه وقيوده بمتون الفقه ، وهكذا ، ولم نظفر منهم فى هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم » .

(١) « حياة محمد » ، ط ثانية ، ص ٥٠ .

(٢) « السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى » ، ص ١٧٨.

وحديث الدكتور (أحمد أمين) عن العناية بالإسناد أكثر من المتن ، وجد النقد المقنع من رجال العلم ، فمنهم من بيّن أن العناية بالمتن كانت محل الاعتبار مثل العناية بالسند سواء بسواء ، لأن أئمة الحديث كما ذكروا علامات الوضع فى السند من اشتهار الراوى بالكذب ، أو اعترفوا مؤخرًا بتعمد الوضع أو ادعائه رؤية شيخ لا تثبت رؤيته لاختلاف الزمان والمكان ، أو انتمائه إلى فرقة مغرضة تخدم أهواءها بالتزيد والانتحال ، نقول إن أئمة الحديث كما ذكروا علامات الوضع فى الإسناد ذكروا علامات الوضع فى المتن ، كأن يكون التعبير فى الحديث ركيكًا لا يتصور صدوره من أفصح البلغاء ، أو أن يكون المعنى فاسدًا يخالف ما تعرفه البدائه الواضحة ، فلا يجوز أن يقوله نبى مرسل كان مضرب المثل فى الحكمة والسداد ، أو أن يخالف الحديث نصًّا صريحًا من نصوص القرآن ، بحيث لا يقبل التأويل أو يتضمن أمرًا جهيرًا من شأنه أن تتوافر الدواعى إلى نقله ، ثم لا يرويه إلا شخص واحد ، أو أن يخالف الحقائق المشتهرة المعروفة فى عصر النبوة . كل هذه وأمثالها علامات يعرف بها الحديث الموضوع ، وقد أسهب علماء السنة فى بسطها وضرب الأمثلة عليها مما لاكته الألسنة من الموضوعات ، فالقول بأن الاهتمام بالسند قد تحيف الاهتمام بالمتن مما لا ينهض على أساس قويم ، وأكبر الظن أن أستاذنا الدكتور (أحمد أمين) قد وجد الحديث يستفيض عن تاريخ الرواة ومنزلتهم فى ميزان الجرح والتعديل ، فظن ذلك مزيد اهتمام بناحية دون ناحية ، مع أن طبيعة البحث فى الإسناد هى التى تحتم الخوض فى تاريخ الرجال ؛ فإذا كان لدينا حديث واحد نقل عن أربعة من الرواة مثلاً ، فإن الكلام عن كل راوٍ منهم يتطلب بعض البسط ؛ فإذا تحدث علماء السند عن أربعتهم جميعًا فإن حديثهم بلا شك يكون أضعاف كلامهم عن المتن المروى ، وليس ذلك تحيفًا للمتن ، إذ هو مما يتضح فيه الرأى دون فحص متصل فى الإسناد المتسلسل .. هذا وجه الحق فيما ردّده المستشرقون عن مغالطة ،

وحكاه الأستاذ (أحمد أمين) عن إخلاص لم يتحر أسبابه تحريًا دقيقًا . وقد تأكدت نظرية الاهتمام بالسند أكثر من المتن تأكدًا أصيلاً لدى كثير من المثقفين ؛ إذ فاتهم ما ألمحنا إليه من أن طبيعة الإسناد المتسلسل تقتضى هذه التوسعة والإسهاب دون أن تتحيف المتن فى شىء ، فليس لدينا عدد من الأوراق يلزمنا أن نقسمه نصفين بالتساوى ؛ لنملأ بالنصف الأول حديثنا عن المتن ونشغل بالنصف الثانى حديثنا عن السند . وإنما لدينا فى الإسناد رجال كثيرون رووا متنًا واحدًا قد لا يتجاوز السطر . وحامت الريبة حول المتن ، فوجب البحث المتشعب فى رجال الإسناد . إن تأكد نظرية الاهتمام بالسند أكثر من المتن ، قد وجدت مكانها لدى الكثيرين حتى ممن شرعوا أقلامهم لمعارضة الأستاذ (أحمد أمين) فإن زميله الناقد الأستاذ (عبد الوهاب حمودة) حين أراد نقد رأيه فى الاهتمام بالسند أكثر من المتن ، لم يوضح أعباء الإسناد ، كما ألمحنا إليها من قبل ، ولكنه وافق صاحب « فجر الإسلام » على قوله ، ومضى يلتمس التبرير لما كان من إجحاف بالمتن فقال :

« إن علماء الحديث لما رأوا أن الاطلاع على ما فى الإسناد من علة على ما ينبغى يعسر على غيرهم بخلاف الاطلاع على ما فى المتن من علة ، فإنه سهل المدرك سرفوا جل عنايتهم إلى بيان ما يتعلق بالإسناد ليكفوا غيرهم مؤونة لك ، لذلك .. نرى كتب العلل تتعرض لذكر ما وقع فى الحديث من الاضطراب من جهة الإسناد ، وقلما تتعرض لذكر ما وقع فيه الاضطراب من جهة المتن ؛ لأن النقد المتعلق بالإسناد دقيق غامض لا يدركه إلا أفراد من أئمة الحديث ، هذا إلى أن علم الحديث كالتاريخ من العلوم النقلية التى يلزم أن تكون صحة النقل هى أول ما يطلب توافره فيها ، أما ناحية الدراية فلا يكون لها المنزلة الأولى مهما كانت أهميتها ، وإلا انقلبت العلوم النقلية علومًا عقلية »[1] .

(١) « لواء الإسلام » : السنة الخامسة ص ١٠٦ عن مقال الأستاذ حمودة .

وكلام الأستاذ (حمودة) محل اعتراض كبير ؛ إذ إننا الآن لا نعتد التاريخ علمًا نقليًّا ، حتى يقاس به الحديث . ولو أصاب الأستاذ مقطع الحق ، لذكر أن المتن قد أصاب موضع الاهتمام ، وليست المسألة مما يقدر بالكم دون الكيف . وليت شعرى إذا لم يكن المتن موضع الاهتمام ، ففيم اختلاف الفقهاء أمام النص الواحد . لا شك فى أنهم قد حللوا النص تحليلاً وئيدًا مشبعًا ، وذهبوا يقلبونه على عدة احتمالاته ، وما كان بحثهم عن السند إلا طريقًا لتثبيت المتن . وذلك فى لبابه لا يدل على الاهتمام بشىء أكثر من شىء كما نراه .

إن طبقات المحدثين – وما أكثرهم – على تناسل العصور لم يملوا التأليف فى علوم الحديث رواية ودراية ، حتى بلغت الموسوعات النبوية مبلغًا يفوق الحصر مع نشاط حركة النقد والتجريح والتعديل ، وكان هذا قد أضاف إلى الأحاديث النبوية الصحيحة ثقة تامة لدى المتمكنين ، كما أبان عن زيف الأحاديث الموضوعة وضلال من تبوؤوا مقاعدهم فى النار بالافتراء على رسول الله . وما زخرت المكتبة الإسلامية بهذا الحشد الكبير من كتب السنة إلا لتدل بأصدق منطق وأخلصه على أن الأحاديث الصحيحة من ثبوتها الراسخ وصحتها المتوافرة فى حرز مكين . وأن على الذين يرجفون بالسنة المطهرة أن يتعلموا قراءة مصطلح الحديث ؛ فهم فى غيهم يعمهون .

* * *